

## مواطنو القوش يتظاهرون لمنع التغيير الديموغرافي في بلدتهم

□ الموصل / نوزت شمدين

نظم مواطنون من ناحية القوش شمال مدينة الموصل، تظاهرة طالبوا فيها بوقف توزيع الأراضي السكنية على الموظفين من قبل وزارة البلديات والأشغال العامة، لمنع إحداث تغيير ديموغرافي في الناحية ذات الأغلبية المسيحية.

ووجه المتظاهرون الذي تجمعوا بالقرب من مركز الناحية، رسالة إلى الحكومة الاقتصادية اطلعت عليها "المدى"، عبروا فيها عن رفضهم لقرار وزارة البلديات بتوزيع أراض سكنية لسته من منسبيها، في مركز ناحية القوش، على الرغم من أن قسما منهم لا يسكنون فيها، وقالوا: إن القوش تمتاز بخصوصية دينية وقومية وتاريخية، وهي تضم مكونا واحدا من المسيحيين. وتابعوا في رسالتهم "أن إجراء وزارة البلديات آثار جسيمة أهالي القوش، وهم يرون مخالفا للفقرة ٢٣/ب للمادة ٢٣، والمادة ١٢٥ من الدستور، التي تمنح الحقوق الإدارية والثقافية لجميع مكونات الشعب، وعلى الرغم من ذلك فإن بلديات



تظاهرة القوش أمس الأول

الجهات التشريعية إلى إصدار قوانين بهذا الخصوص. يذكر أن محافظ نينوى أثيل النجيفي، أوعز بالتريث في توزيع الأراضي في قضاء الحمدانية، ومفاتحة وزارة البلديات والأشغال العامة لوقف توزيع الأراضي بطلب من أهالي القضاء، وهذا ما رفضه ممثل كوتا الشبك في مجلس محافظة نينوى قصي عباس، مشيرا إلى أن الشبك يسكنون ضمن الحدود الإدارية للقضاء أيضا، وقرار وقف توزيع الأراضي سيهملهم، وبالتالي سيتم حرمانهم من حق التملك في المنطقة.

دعا إلى اتخاذ إجراءات مناسبة، وقال خلال لقاء جمعه بالمحافظ: إن "كتابا ورد من وزارة البلديات يقضي بتوزيع أراض سكنية على الموظفين في قضاء الحمدانية". وأضاف أن "توزيع الأراضي بهذه الطريقة سيؤثر على ديموغرافية المنطقة، خاصة وأنها تمتلك خصوصيات وثقافات وديانات معينة"، مبينا أن مصلحة المحافظة بصورة عامة ومصصلحة المكونات التي تسكن في القضاء بصورة خاصة تتطلب عدم توزيع الأراضي السكنية لغير السكان الأصليين، داعيا

إحداث تغييرات ديموغرافية. وكانت قره قوش مركز قضاء الحمدانية شرق الموصل، قد طالبت هي الأخرى مرات عدة وزارة البلديات والأشغال العامة بوقف توزيع الأراضي السكنية لغير سكان البلدة الأصليين، كما التقى رجال دين وسياسيون بمحافظ نينوى أثيل النجيفي لبحث الموضوع وطلبوا تدخله الشخصي بما أسموه "المحاولة لإحداث تغييرات ديموغرافية في منطقته". ومن بين المطالبين عضو مجلس محافظة نينوى سعد طانيوس، الذي

وقال إنه يؤيد ما جاء فيها، كما أن إدارته تؤيد مطالب منع التغيير الديموغرافي، ليس لقضية القوش فقط، وإنما لجميع مناطق ناحية القوش، الخاصة بالكرد، والأيزيدية، والعرب. وطالب مدير الناحية باستحداث نواح جديدة في القوش، مع أقسام بلدية فيها، لكي يحصل كل مواطن على حقه في السكن والحصول من الدولة على قطعة أرض ضمن مناطق سكناه، كما طالب بوقف توزيع الأراضي من قبل الدولة على أساس مسقط الرأس، وإنما بموجب المنطقة التي يسكن فيها، وذلك لتجنب

## لمساهمتها الفاعلة في إنجاحه البرنامج الوطني لمكافحة التدرن يكرم "المدى"

□ السليمانية / قيس عيدان

كرم البرنامج الوطني لمكافحة التدرن في العراق جريدة "المدى" لنشرها التقارير والأخبار وحملات التوعية المستمرة خلال السنوات الأخيرة، وجاء التكريم خلال الحفل الذي أقامه البرنامج برعاية سيدة العراق الأولى هيريو إبراهيم أحمد، على خلفية إطلاق حملة الشراكة الوطنية للقضاء على السل في العراق، وحضره وزير الصحة في إقليم كردستان، ومدير منظمة الصحة العالمية في العراق، إلى جانب عدد كبير من الأطباء والمختصين في مجال مكافحة التدرن وعدد من الشخصيات وممثلي منظمات المجتمع المدني. وقال رئيس جمعية التدرن ظافر سلمان لـ "المدى": إن هذا التكريم جاء ضمن توجه البرنامج لدعم المؤسسات الإعلامية التي أسهمت بشكل فعال في إنجاح برنامج مكافحة التدرن.

## لجان النزاهة ومركباتهم تحت رقابة المفسدين في الوزارات

□ بغداد / ضرغام المالكي

كشفت مصادر في هيئة النزاهة أن اللجان التي تشكلها الهيئة للتحقيق في قضايا الفساد بانت رهيبة مهددة من قبل المفسدين في الوزارات. وأوضحت المصادر لـ "المدى" أن "سرية عمل فرق هيئة النزاهة أصبحت رهيبة المفسدين في الوزارات، إذ أن موظفين متورطين في ملفات فساد داخل دائرة المفتش العام في بعض الوزارات يبلغون المسؤولين المفسدين عن تحركات فرق الهيئة من خلال مركباتهم التي أصبحت مكتنفة الهوية أمام الجميع". وقال موظف في مفتشية إحدى الوزارات لـ "المدى": إن "أحد الموظفين المتورطين بملفات فساد تلقى اتصالا هاتفيا يخبره أن سيارات النزاهة في طريقها إلى الوزارة مما جعله يغادر الدائرة قبل وصول لجان النزاهة". وأضاف المصدر، أن الموظفين باتوا يعرفون حتى أرقام السيارات العائدة لهيئة النزاهة، مؤكدا أن هذا الأمر يسهم في هروب بعض الموظفين المتورطين بملفات فساد.

## الانتهاء من تعديل قانون المحافظات ومنح الحكومات المحلية صلاحيات واسعة

□ بغداد / محمد صباح

حاجي: إن توسيع صلاحيات مجالس المحافظات شمل الناحية القانونية بما فيها تسلم واردات المحافظة المتمثلة بإيرادات المنافذ الحدودية الجوية والبحرية البرية والضرائب والرسوم المفروضة على الشركات وحتى الواردات النفطية. وأضافت أن "التعديل الجديد يسمح للمحافظ بنقل أو تعيين أو إجراء اللازمه بفصل أو محاسبة المدراء التابعين للوزارات من دون الرجوع إليها، حتى يكون للمحافظات سيطرة كاملة من الناحية الإدارية والمالية على المحافظة ضمن حدودها الإدارية".

أنتهت لجنة الأقاليم النيابية تعديل قانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨، وقدمته لرئاسة مجلس النواب من أجل قرأته مرة ثانية للتصويت. نواب التحالف الكردستاني في اللجنة، أكدوا أن التعديل الجديد سيمتخ للمحافظات صلاحيات واسعة منها تشريع القوانين المهمة وخاصة ما يتعلق منها بالموارد المالية. وقال النائب عن التحالف الكردستاني مهدي

المجالس المحلية للأقضية والنواحي، منوها بأن الإحصائية غير موجودة في وزارة التجارة. أما ائتلاف دولة القانون، فقد أعرب عن اطمئنائه لهذا التعديل الذي تم إجراؤه على قانون الانتخابات وفق الدستور من خلال النائب إيمان الفضلي. وقالت الفضلي لـ "المدى": إن الحكومة الاتحادية طالبت بتعديل قانون الانتخابات رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ كونه يحوي مشاكل يجب معالجتها، لافتة إلى أن الجميع مع توسيع صلاحيات المحافظات، شريطة عدم تعارضها مع الدستور.

ولفت حاجي إلى أن "الهدف من التعديل هو منع سيطرة الحكومة الاتحادية على جميع الصلاحيات". في حين كشف عضو القائمة العراقية في اللجنة زياد الذوب لـ "المدى"، أن مشروع قانون خاص بمحافظة كركوك قدم لتنظيم الانتخابات سيتم مناقشته الأسبوع المقبل. وأوضح الذوب أن مفوضية الانتخابات لم تستطع إجراء انتخابات مجالس الأقضية والنواحي بسبب قانون المحافظات السابق الذي نصت إحدى موادها على أن تعتمد مفوضية الانتخابات على إحصائية وزارة التجارة لتحديد عدد أعضاء

## ضوابط جديدة للعمل بأجهزة السونار والأشعة في العيادات الخاصة



جهاز الفراس

□ بغداد / غضنفر العبيبي

أعدت وزارة الصحة مجموعة من الضوابط للعمل بأجهزة الأشعة والسونار في العيادات الخاصة وعيادات أطباء الأسنان. وقال المتحدث باسم الوزارة الدكتور زياد طارق في تصريح صحفي: إن "الغرض من وضع هذه الضوابط التخفيف من مخاطر تعرض المواطن لخطر الإشعاع". وأضاف أن "من بين الضوابط أن تكون هذه الأجهزة في غرف خاصة خارج أماكن فحص المرضى".

وبينت مديرة قسم القطاع الصحي الخاص الصيدلانية سعيدة كاظم، أن "الوزارة قامت بحملة من قبل القسم ويوماقة مكتب المفتش العام في الوزارة على عيادات الأطباء الخاصة وعيادات الأشعة والسونار والرئين والفراس للتأكد من الضوابط المعمول بها". وأشارت إلى أن "هناك ضوابط جديدة سيضعها مكتب المفتش العام بالتعاون مع المركز الوطني للوقاية من الإشعاع وسيتم تعميمها على المؤسسات الصحية والعمل بها".

## لجنة تعويض ضحايا الإرهاب تدعو المستفيدين إلى مراجعة هيئة التقاعد

□ بغداد / المدى

دعت اللجنة المركزية لتعويض المتضررين من العمليات الإرهابية والأخطاء العسكرية إلى مراجعة هيئة التقاعد الوطنية لغرض إنجاز معاملاتهم وتسلم البطاقة الذكية. وأوضحت اللجنة المركزية التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء، في بيان صحفي تلقت "المدى" نسخة منه، أن على ذوي الشهداء والجرحى المشمولون بقانون رقم ٢٠ لسنة



٢٠٠٩، الذين أرسلت معاملاتهم من اللجان الفرعية إلى هيئة التقاعد الوطنية، مراجعة الأخيرة لغرض الإسراع بانجاز معاملاتهم وصرف البطاقة الذكية والرواتب التقاعدية التي أقرها القانون. وبينت أن المراجعة ستكون في أيام العمل الرسمي، إضافة إلى يوم السبت من كل أسبوع، مشيرة إلى أن رئيس الهيئة العامة للتقاعد أصدر تعليمات إلى قسم ضحايا الإرهاب في الهيئة باعتبار يوم السبت من كل أسبوع يوم عمل بالنسبة للقسم حصرا.

## الديوانية تشرع بثلاثة مشاريع للمكالمات الصوتية والفيديوية وخدمات الإنترنت

□ الديوانية / تحسين الزركاني

شرعت مديرية اتصالات وبريد الديوانية بتنفيذ ثلاثة مشاريع حديثة، تعمل بنظام (Access Network)، وتتضمن مكالمات الفيديو والانترنت وخدمات أخرى. وقال مدير الاتصالات والبريد قيس تركي الزبيدي لـ "المدى": إن وزارة الاتصالات خصصت ضمن موازنة العام الحالي مشروعين يعلان بنظام (Access Network)، الذي يوفر خدمة المكالمات الفيديوية والصوتية والرسائل، إضافة إلى خدمة الانترنت. وأضاف أن الانتقال من خدمة الأسلاك النحاسية المقتصرة على المكالمات الهاتفية، إلى التقنيات الحديثة واستخدام شبكات النفاذ الضوئية (FTTH)، والعمل بنظام (Data)، وإيصال كيبيل ضوئي إلى كل مشترك، تعد مكسبا وإنجازا كبيرا للوزارة.

## الأطباء البيطريون في البصرة يتظاهرون لتعيينهم

□ البصرة / ريسان الفهد

تظاهر العشرات من الأطباء البيطريين في البصرة، أمس، مطالبين بتعيينهم في المستشفى البيطري الذي تشكو إدارته من نقص الملاكات الطبية، فيما دعوا إلى استثناء الشركة العامة للبيطرة من قانون الشركات أو تحويلها إلى هيئة عامة. وقال نقيب الأطباء البيطريين عدنان مطشر لـ "المدى": إن مطالب الأطباء أغلبها نصب في الصالح العام، لكون المستشفى البيطري يعاني من نقص حاد في الكوادر البيطرية، بشكل أتر على مستوى الأداء وخصوصا في المنافذ الحدودية.

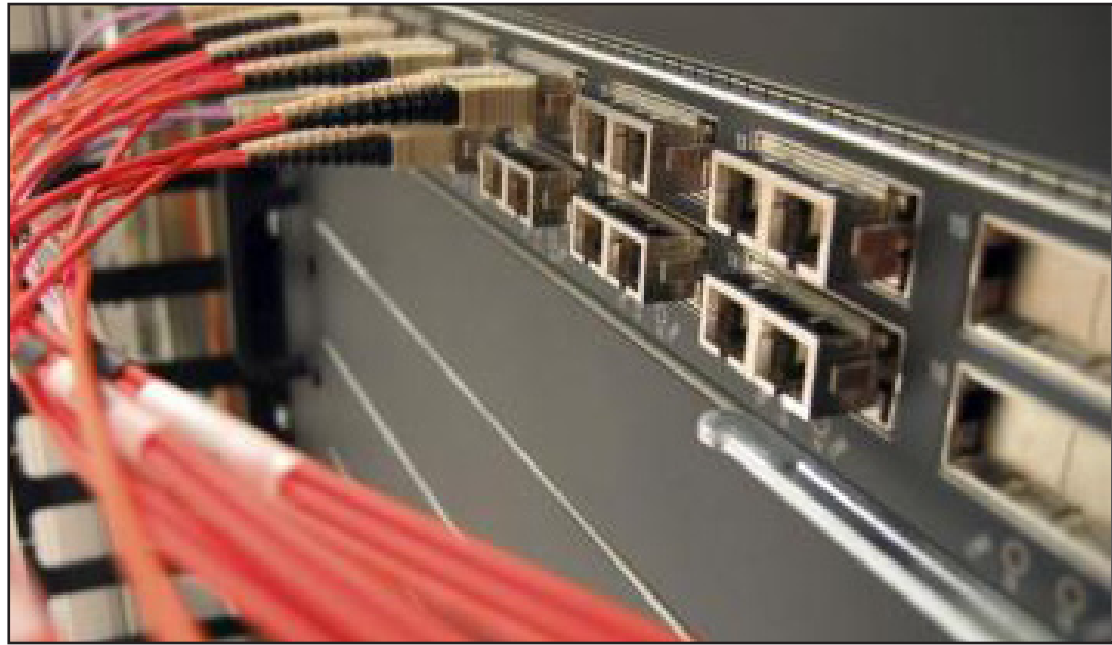
وأضاف أنه يوميا تدخل كميات كبيرة جدا من المواد الغذائية من المنتجات الحيوانية المختلفة التي تحتاج إلى فحص دقيق قبل دخولها إلى الأسواق المحلية واستهلاكها من قبل المواطنين. وبين مطشر "لدينا نقص في الكوادر البيطرية في المستوصفات البيطرية في أقضية ونواحي المحافظة إذ لا يتجاوز عدد البيطريين في كل مستوصف اثنين من الأطباء وهذا غير كاف لوجود عدد كبير من الثروة الحيوانية الذي يحتاج وجود أطباء بيطريين في مواقع العمل". ودعا إلى تعيين عدد من الأطباء والكوادر البيطرية للحاجة الماسة إليهم، خاصة مع تفشي البطالة بين خريجي كليات الطب البيطري. من جانبه، قال عادل سلمان لـ "المدى"، وهو خريج كلية الطب البيطري وأحد المشاركين في التظاهرة: إن خريجي كلية الطب البيطري في جامعة البصرة لا نتاج لهم فرص التعيين في المستشفى البيطري الوحيد في المحافظة. وأوضح "قدمنا العديد من طلبات التعيين، بل أن العديد منها عملوا مجاناً وأحيانا مقابل أجور رمزية لكن تلك الجهود لم تسفر عن توظيف أي منا لغيابة الآن".

في منافسة الشبكات النقالة لما تعانیه البنية التحتية من كثرة مشاكل القطوعات الناتجة عن أعمال الحفر في عدد من المشاريع العمرانية، وصعوبة إعادتها جراء تكلفتها، وعدم تحديث الكوادر بطاقات شابة وتعيين الفنيين، الأمر الذي أدى إلى عدم إمكانية إصلاحها وإعادةها إلى الخدمة في الوقت المحدد، كما أن الخدمة الهاتفية غير متوفرة بجميع أرجاء المحافظة". وشدد على "ضرورة" رفق شبكة الهواتف الأرضية بالخدمة اللاسلكية للدخول في المنافسة الفعلية مع الشبكات النقالة، والتعاقد مع شركتي (هواوي) و(ZTE) لتنفيذ جميع الأعمال المدنية وتوفير الأجهزة إلى كل مشترك وتحديد عدد الأبراج والمواقع ونوع البدالة وتقنياتها، وما توفره من خدمات إضافة إلى الاتصالات و موافقات التردد الفضائي.

اتصالات الديوانية عددا من البدالات في قضاء الحمزة والحي العسكري ومنطقة التقية وأنشأت مجمعين للاتصالات في مركز المحافظة والآخر في ناحية نقر". ويبلغ عدد المشتركين بالخدمة الهاتفية الأرضية نحو ٥٠ ألف مشترك في عموم المحافظة، في وقت تبلغ سعة البدلات ١٠٠ ألف مشترك، إلا أن منظومة الشبكات لم تغط عموم المناطق. واستدرك الزبيدي أن "المديرة لم تتمكن من تحقيق طموحها

لتقديم أفضل الخدمات إلى المواطنين، حيث تبلغ تكلفة نصب الهاتف الواحد ٦٠٠ دولار، يدفع منها المواطن ٥٠ ألف دينار فقط. وكانت مديرية اتصالات الديوانية قد أعلنت في وقت سابق أن "العام ٢٠١١ كان مكللا بالمشاريع الهامة الخاصة منها بتنمية الأقاليم، إضافة إلى أعمال الصيانة الروتينية التي تخدم المواطنين التي كان أهمها إنشاء شبكات هاتفية في نواحي الشاقعية ونقر وحي الصادق، كما نصبت

تنفيذ ثالث مشاريع شبكة (Access Network)، والعمل بنظام (FTTH) الكيبيل الضوئي. وكانت وزارة الاتصالات قد أعلنت تخفيض رسوم نصب هواتفها الأرضية من ١٥٠ ألف دينار إلى ٥٠ ألف دينار فقط، لتشجيع المواطنين على اقتنائها وخلق جو من المنافسة مع شركات الهواتف النقالة في البلد، كون الهواتف الأرضية تعمل بالترعة الرمزية المدعومة، وبين الزبيدي أن الوزارة دعمت المشروع،



منظومة الكيبيل الضوئي